الفصل الثالث

تحليل مسألة التوازن في الاقتصاد الكلي الماركسي

تعتبر مسألة التوازن الاقتصادي من بين المواضيع الأساسية المثارة في علم الاقتصاد و الشغل الشاغل في معظم النظريات الاقتصادية.

- و لقد أسهم التحليل الكلاسيكي و الكينزي في هذه القضية بشكل كبير. إلا أنه لا يمكن المرور أو الانتقال من النظرة الكلاسيكية إلى النظرة الكينزية بدون التوقف عند ما يسمى بالتحليل الماركسي لمسألة التوازن الكلي للاقتصاد فهو يهتم بطبيعة العملية الاقتصادية في مجموعها و بطريقة أدائها عبر الزمن قصد التوصل إلى قوانين حركتها. و ينتقل ماركس من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي واعيا تماما بأن الظاهرة على مستوى الكل ليست مجرد تجميع للأجزاء بل هناك تداخلا و تفاعلا بين كل الوحدات المشكلة للاقتصاد.

و لقد كانت فكرة النمو و التراكم الرأسمالي إحدى النقاط الأساسية التي تعرض إليها ماركس، فهي تمثل السبيل نحو تطور المجتمعات و تحقيق التنمية الاقتصادية و الوصول إلى فكرة الرفاهية لكن ماركس شخص هذه المسألة جيدا و كشف عن التناقضات التي يحملها التراكم الرأسمالي و عن ما تشكله من عوائق نحو إحداث هذا التوازن الاقتصادي.

و يهدف الموضوع إلى تسليط الضوء على هذه المشكلة محاولا إبراز خطوات التحليل الماركسي خاصة في بنائه للنماذج التي يقوم عليها النظام الرأسمالي. و لقد أشرنا إلى أهم التساؤلات التي أثارها ماركس في نقاط متنوعة كمسألة تحديد قيمة السلع و كيف يتم تحقيقها و مصدر ثراء الرأسمالي.

وما هي الشروط اللازم توفرها لتحقيق نموذج إعادة الإنتاج البسيط ؟ و كذلك علاقة التراكم الرأسمالي بنموذج إعادة الإنتاج الموسع. و ما هي الشروط الواجب توفرها لتحقيق التوازن في مثل هذه الحالة و في الأخير الكشف عن التناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي التي ستكون مصدر زواله.

موقع نظرية القيمة في التحليل الماركسي :

القيمة عند ماركس :

- استمد ماركس أفكاره عن القيمة بشكل خاص من النظريات الكلاسيكية خاصة عند سميث و ريكاردو من خلال نظرية القيمة - العمل التي طورها و أصبحت بمثابة حجر الزاوية في تحليلاته الاقتصادية. فلقد ميز بين اقتصادين :

اقتصاد طبيعي : ساد قبل الرأسمالية كان هدفه الاستهلاك الشخصي.

اقتصاد بضاعي : ساد أثناء الرأسمالية كان هدفه التبادل و يتكون من شكلين :

* **إنتاج بضاعي بسيط :** هو الإنتاج الذي يتم من طرف منتجين صغار مستقلين مالكين لوسائل الإنتاج.

* **إنتاج بضاعي رأسمالي :** وفيه يتم استغلال العمال المأجورين . و لتحقيق التبادل الذي يمثل جوهر الاقتصاد البضاعي لا بد من التقسيم الاجتماعي للعمل.

وعند النظر إلى السلع نجد لها قيمتان : قيمة تبادلية و قيمة استعمالية. و السؤال عن مصدر هذه الازدواجية يعود أساسا إلى الطابع الازدواجي للعمل الذي قسمه ماركس إلى نوعين :

- **العمل الملموس :** هو ذلك العمل الذي تتوفر فيه خصائص مادية و تقنية معينة يخلق بضائع متمايزة نوعيا. وهو الذي يحدد القيمة الاستعمالية.

- **العمل المجرد :** وهو العمل البشري العام و يظهر طابعه الاجتماعي من إنفاق لقوة العمل وهو المحدد للقيمة التبادلية أو ما يصطلح عليها بالقيمة.

و أوضح ماركس بأن طبيعة العمل ، ومن ثم ناتج العمل لا يلعب أي دور في تقسيم العمل إلى منتج و غير منتج فالعمل يكون منتجا إذا أنتج رأس مال.

إذا تظهر إشكالية القيمة عند التبادل. فما هو المقياس المشترك للتبادل بين السلع ؟

لقد أجاب ماركس على ذلك بأن ما يحدد قيمة السلع هو وقت العمل الضروري الاجتماعي لإنتاجها و هو يمثل كمية من العمل صرفت لإنتاج سلعة ، لكن نوعية العمل قد تكون غير متجانسة و هي بمثابة ثغرة تركها الكلاسيك في هذا المجال. و سدها ماركس حين ميز بين أنواع العمل ، فلو اشتغل عامل 06 ساعات و اشتغل مثلها المفكر أو الفنان فإن عمل الأول يقدر بعدد الساعات الفعلية بينما عمل الآخرين يقدر بعدد الساعات الفعلية مضروبا بنسبة معينة تظهر اختلاف أو أهمية أو صعوبة عمله فيقدر عمله بالتالي بـ :

10 أو 12 أو 15 أو ساعة مثلا.

لقد أراد ماركس أن يبحث عن العنصر الإنساني وراء كل قيمة للأشياء و السلع ، أراد أن يظهر القيمة الحقيقة الاجتماعية المختفية وراء الحقيقية الاقتصادية الرأسمالية. فهي عملية نزع القناع عن الوجه الاقتصادي للنظام الرأسمالي الذي تخفيه الظواهر النقدية وصفات السوق و يكشف عن الظلم الذي يلحق بالعامل.

القيمة الزائدة (فائض القيمة) :

تعتبر فكرة فائض القيمة المحور الأساسي الذي تدور فيه تحليلات ماركس الاقتصادية و هنا يرى ماركس أن السلع هي مجرد عمل محتجب [1] و أن الدافع أو الحاجز أو الحافز و الغرض المحدد لعملية الإنتاج الرأسمالية هو إتاحة تحقيق قيمة ذاتية أكبر لرأس المال اي إنتاج قيم أكبر بمعنى استغلال أكبر لقوة العمل من قبل الرأسماليين و ما يميز النظام الرأسمالي هو تحول النقد إلى رأس مال و قوة العمل إلى سلعة . و من خصائص الملكية الرأسمالية هي استغلال العمل الأجير أما الربح الذي يحصل عليه الرأسمالي فيعود أساسا لاكتشافه سلعة لها صفة خاصة و هامة و هي سلعة قوة العمل لكونها تخلق أثناء إنتاج قيمة أعظم مما تملكه هي نفسها من قيمة بمعنى قدرتها على خلق قيمة إضافية يصطلح عليها بالقيمة الزائدة أو فائض القيمة و لتوضيح ذلك يجب التفريق بين قوة العمل و إنتاج العمل.

قوة العمل : على عكس السلع الأخرى يتضمن تقدير قيمة قوة العمل عناصر مرتهنة بعوامل تاريخية و معنوية [2] و يعني هذا وجود خصائص مميزة لقوة العمل عن غيرها من السلع و تحديدها مرتبط و مرهون بالتطور التاريخي و الحضاري و الثقافي للبلد الذي تنتمي إليه القوة العاملة.

و تقاس قيمتها بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع الضرورية لمعيشته و معيشة عائلته بمعنى إعادة إنتاج قوة عمله. ففرضا أن العامل يلزمه لإنتاج سلعة ضرورية لإعادة إنتاج قوة عمله هي 6 ساعات فهذا يعني أن قيمة قوة العمل اليومية تعادل 6 ساعات.

إنتاج العمل : حسب ماركس أن العامل في الواقع يشتغل أكثر من عدد الساعات الضرورية لإعادة قوة عمله - 6ساعات - فالرأسمالي يضطره لعمل إضافي يصل إلى 11 ساعة مثلا في اليوم. فعندما يبيع الرأسمالي إنتاج العامل في السوق يكون حسب الساعات التي عملها فعلا بمقدار 11 ساعة و لكنه لا يدفع للعامل سوى قيمة 6 ساعات الخاصة بالوقت الضروري لإعادة إنتاج قوة عمله و الفرق الحاصل 05 ساعات يأخذه الرأسمالي و هذا ما يسمى بفائض القيمة.

إذا يمثل فائض القيمة الشكل الرأسمالي للعمل الفائض أو هو الجزء من القيمة الذي يحوزه الرأسمالي مجانا و الناشئ أساسا من العمل الفائض.

إن قانون فائض القيمة هو الذي يقرر المحتوى الاقتصادي و الاجتماعي للنظام الرأسمالي ، فذلك الأداء الإضافي الذي ينجم عنه إنتاج قيمة زائدة هو القانون المطلق لهذا الأسلوب من الإنتاج و هذا يرجع بنا إلى ما قلناه في البداية كون السلع هي مجرد عمل محتجب لأن الأرباح بما فيها الفائدة هي في الأصل عبارة عن فائض قيمة أنتجه العمال واستحوذ عليه الرأسمالي بمعنى آخر أن الأرباح هي أجور حجبها - حجزها - الرأسمالي من العمال. أما العمل المنتج الوحيد فهو جهد العامل ، و الأجر الذي يتقاضاه العامل ليس ما يظهر كقيمة تدفع ثمنا للعمل بل هو شكل مقنع لثمن قوة العمل.

---

(1) عمل محتجب : مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية ، الدكتور عبد القادر محمود رضوان ، المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، 1990 ، ص 219

(2) الاقتصاد السياسي الرأسمالي . ترجمة : د . صامويل عبود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 ، ص 24

دائرتا رأس المال و السلع عند k.marx :

- استنادا لأعمال الاقتصادي الفرنسي " فرانسوا كيني " لما يعرف بالجدول الاقتصادي أو اللوحة الاقتصادية التي تدرس عموما كيفية ظهور الناتج الصافي و إعادة توزيعه بين الطبقات الاجتماعية ، بحث " كارل ماركس " عن القواعد الموضوعية و المنطقية التي تحكم توظيف هذا الناتج الصافي بهدف تحقيق ما يسمى بالتراكم الرأسمالي ولكن على أسس و مبادئ إيديولوجية تختلف عن أسس و مبادئ التحليل لدى كيني في إطار ما يسمى بالماركسية التي هي وليدة تفاعل مجموعة من الأحداث و العلوم و المعارف التي لها علاقة بالاشتراكية الخيالية الفرنسية و فلسفة الجدلية المثالية بألمانيا (هيغل) و بالاقتصاد السياسي الإنجليزي.
من هذه المعطيات صاغ ماركس مبدأ إعادة الحياة الاجتماعية و بدل استخدام مفهوم الناتج الصافي لدى كيني استخدم مفهوم " فائض القيمة " . فإذا كان كيني يرى أن القيمة مصدرها الطبيعة (الأرض) لهذا رفع الزارع إلى أعلى مكانة باعتباره خالقا للثروة ومصدر كل المهن الأخرى في المجتمع فإن ماركس يرى أن القيمة مصدرها العمل البشري . فكانت أفكاره مساندة للطبقة الصناعية العاملة لهذا كانت فكرة المادية في الإنتاج ذات علاقة وطيدة ببرنامجه السياسي و الثوري .
استطاع ماركس أن يصوغ من نظرية القيمة العمل بعد تعديلها و التي اقتبسها عن ريكاردو بناءا فكريا اقتصاديا تحول إلى نظريات اقتصادية تركت بصماتها في علم الاقتصاد و حتى في تاريخ المجتمعات. فبعد أن بين مصدر ربح الرأسمالي الذي يتأتى من عمل العامل من خلال مفهوم فائض القيمة ميز ماركس بين طبقتين أساسيتين متناقضتين في المجتمع الرأسمالي و هما :

الطبقة الرأسمالية : التي تملك وسائل الإنتاج.

الطبقة العاملة : التي تملك قوة العمل.

إذا هناك علاقة بين رأس المال و العمل الأجير ، أما فائض القيمة فهو الذي يتشكل دائرة رأس المال.

دائرة رأس المال :

تمثل دائرة رأس المال عملية الإنتاج الرأسمالية التي تم وفقا لمراحل ثلاثة :

المرحلة الأولى : يشتري الرأسمالي وسائل الإنتاج و قوة العمل. فهو الذي يملك المال فهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج.

المرحلة الثانية : هي مرحلة الاستهلاك المنتج للسلع التي اشتراها الرأسمالي و تسمى بالمرحلة المنتجة فيها يتحول رأس المال المنتج إلى رأس المال السلعي.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة بيع السلع المنتجة وفيها يتحول رأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي محققا فائض القيمة أو الربح بالمعنى الواسع ومن هنا يستطيع رأس المال بداية دورة جديدة أخرى.
وتتحقق المرحلة الأولى و الثالثة في مجال السوق أما المرحلة الثانية فتحقق في مجال الإنتاج.

إن خلق فائض القيمة هو جوهر هذه العملية الدائرية و هنا يميز ماركس بين نوعين من رأس المال :

رأس المال الثابت : ينتج عن ما يسمى بالعمل غير المباشر (العمل الميت) و سبب تسميته بالثابت لأن قيمته تنقل إلى المنتجات دون إضافة قيمة جديدة للمنتوج أو ما يعبر عنها بالجزء المهتلك في فترة الإنتاج وهي مثل : الآلات ، المعدات ، المباني ، ....

رأس المال المتغير : ينتج عن ما يسمى بالعمل المباشر ويتمثل في قيمة قوة العمل أي ما يدفع إلى العمال في شكل أجور و سمي بالمتغير لأن القيمة التي يخلقها تزيد عن القيمة المستهلكة أثناء عملية الإنتاج و هذه القيمة تدعى بفائض القيمة.

إذن منشأ هذا الفائض يكون أثناء عملية الإنتاج. و لتحقق فائض القيمة أي التحول من شكل السلع إلى الشكل النقدي عبر التسويق لابد من قيام مجموعة من المبادلات بين الطبقات الاجتماعية و بين الفروع المكونة للنظام الاقتصادي. و بتحويل السلع عن طريق البيع إلى رأس مال نقدي نكون أمام دورة جديدة.

ويعرض ماركس دورة رأس المال على الشكل التالي :

$$A \longrightarrow M \begin{matrix} \nearrow C \\ \searrow V \end{matrix} \quad \ldots\ldots M' \; [M+\Delta M] \longrightarrow A' \; [A+\Delta A]$$

الشكل الأول لرأس المال هو الشكل النقدي (A) يشتري به الرأسمالي سلع (M) التي تتكون من وسائل الإنتاج (C) وقوة العمل (V) وبهذه الكيفية يتحول رأس المال النقدي إلى رأس المال الإنتاجي وفيها تتم عملية الاستغلال وإنتاج القيمة و فائض القيمة التي تكون على شكل سلع منتجة أو ما يعبر عنها برأس المال السلعي (M') وهي أكبر من قيمة السلع المشتراة (M) (M' > M) .

والفرق بين M' و M يشكل فائض القيمة الذي يتحول عند التداول (البيع) إلى ربح أي المقدار النقدي الذي تباع به السلعة (M') هو A' بحيث (A' > A).

إذن حسب ماركس تستبدل الرأسمالية الدورة الاقتصادية المعروفة في القرون الوسطى(سلعة ← مال ← سلعة) بالصيغة التالية (مال ← سلعة ← مال) أي أن المال يولد المال في هذا النظام و هي صفة أساسية في النظام الرأسمالي.

في الواقع هذه الحالات الثلاثة لرأسمال متزامنة (أي تحدث في آن واحد) سواءا أكان بالنسبة لرأس المال الفردي أو لرأس المال الاجتماعي. وما يلاحظ أن ماركس استعمل هذه الدائرة لتصوير عملية تحول رأس المال الفردي غير أن هذا لا ينفي إمكانية تصويرها مع عملية تحول رأس المال الاجتماعي إلا أن ماركس مثلها بطريقة أخرى عن طريق ما يسمى بالمخططات (نماذج) إعادة الإنتاج التي تشبه إلى حد ما دائرة كيني.

نماذج تحدد الإنتاج " دائرة السلع " :

أولا : فرضيات النماذج :

باستخدام منهجه في دراسة الظواهر الاقتصادية يقوم ماركس ببناء نماذج لتجدد الإنتاج في الجزء الثاني من كتابه " رأس المال" و يبني هذه النماذج استنادا لنموذج تجدد الإنتاج البسيط لفرنسوا كيني و لكنه يتعامل مع اقتصاد رأسمالي في أوج تطوره.

فالحياة الرأسمالية لا تقتصر على اعادة الحياة الاجتماعية بشكلها البسيط بل تتعداها و يصبح جوهرها تجدد الإنتاج في نطاق أوسع من فترة لأخرى و يزداد فيها الناتج الاجتماعي عبر فترات العملية الاقتصادية

و يسعى ماركس من بناء هذه النماذج إلى هدفين أساسين نستخلصهما من تحليلاته و هما :

- بيان الشروط الضرورية لتجدد إنتاج رأس المال الاجتماعي و من ثم تجدد إنتاج الناتج الاجتماعي.
- المدى الذي تسمح فيه شروط الإنتاج الرأسمالي لعملية الإنتاج ضمان الترابط و التطور المتناسق بين فروع النشاط الاقتصادي و تواصل هذا التطور عبر الفترات المتتالية.

و لتحقيق الشروط التي تكلم عنها ماركس يصور العمليات الاقتصادية ضمن نموذج للإنتاج البسيط و آخر للإنتاج الموسع و ذلك عند مستوى معين من التجديد و إزاء ذلك يضع ماركس مجموعة من الفرضيات يقوم بالتحليل على أساسها . و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- يتكون المجتمع من طبقتين أساسيتين :

* **الطبقة الرأسمالية :** و هي التي تحتكر ملكية وسائل الإنتاج و تختص لنفسها بفائض القيمة و تمثل نقطة الانطلاق في دورة تداول السلع عبر تقديمها لرأس المال النقدي و بإنفاقها لفائض القيمة في شكله النقدي على الاستهلاك الشخصي أو الاستهلاك المنتج و بهذا تكون لعبت الدور المحوري في التبادل.

* **الطبقة العاملة :** التي لا تملك إلا قوة عملها التي تعد بمثابة سلعة . أما دخلها فيستهلك كله (الأجور) .

و إن هذا التميز بين من ينتج فائض القيمة و من يحصل عليه واضحا و صريحا .

2- أما الشكل المادي للناتج الاجتماعي فهو على نوعين من السلع :

وسائل الإنتاج و السلع الاستهلاكية . وهذا من منظور أن الاقتصاد مكون من قطاعين أساسين و هما :

قطاع أول : يختص بإنتاج و سائل الإنتاج .

قطاع ثاني : يختص بإنتاج سلع الاستهلاك.

وهما قطاعان صناعيان (كل فرع للإنتاج يتم الاستغلال فيه على النمط الرأسمالي) حتى الزراعة يراها ماركس بأنها قد احتواها هذا النمط الرأسمالي أي أنها مجرد فرع من فروع الصناعة ورأس المال قد سيطر عليها كلية. (3)

(3) الدكتور محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2001

3 - الاقتصاد موضع التحليل اقتصاد مغلق أي نظام لا يؤثر على العالم الخارجي ولا يتأثر به بالرغم من عدم استغناء النظام الرأسمالي عن التجارة الخارجية. لأن إدخال عنصر التجارة الخارجية لا يضيف جديدا للمشكلة ولا لحلها . فما تفعله التجارة الخارجية هو أن تحل سلعة أجنبية لها شكل استعمال و شكل طبيعي مختلفين محل سلع وطنية دون التأثير على علاقات القيمة و العلاقة بين رأس المال الثابت و رأس المال المتغير و فائض القيمة .

- زيادة على ذلك يفترض النظام المغلق أنه يعمل في ظل شروط الصراع التنافسي من عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وما شابه ذلك .

4- البعد الزمني لدورة الرأس المال هو السنة و في هذا المجال يبرز تحليل النماذج على أساس الطبيعة المستمرة لعملية الإنتاج و تجدد الإنتاج الاجتماعيين، فتعبير السنة لا يعني عزلها عن غيرها ، فالسنة محل الدراسة هي سنة من بين سنوات أخري عديدة و ليست سنة ميلاد الإنتاج الرأسمالي و هذا ضروري في التحليل ، فعند تحويل فائض القيمة مثلا المدخر على شكل نقود إلى مكونات رأس المال المنتج يقتضي إمكانية شراء هذه المكونات كسلع من أسواقها و هذا بالضرورة وجودها - أنتجت - في فترة سابقة.

5- يتم تحليل هذه النماذج في صورة وحدات قيمية فالسلع يفترض تبادلها بقيمها و هذا يعني التجريد من انحراف أثمان السوق عن القيم . فكمية السلع التي يتم تبادلها تبقى واحدة إجمالا قبل و بعد التبادل.

6- ثبات العوامل المؤثرة على قيمة السلع طوال فترة التحليل يعني التجريد من التغيرات في إنتاجية العمل ويعني ضمنيا ثبات نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير و هو ما يطلق عليه بالتركيب العضوي لرأس المال. [4] و رغم الافتراض لغرض التبسيط في التحليل فإنه لا يؤثر لا في شروط المشكلة و لا في حلها و يعطي ماركس مثالا في إحدى نماذجه لتجدد الإنتاج على نطاق أوسع.

النسبة السابقة بين القطاعين دون التأثير على الاستدلال النظري الذي يقوم به إلا أن افتراض تساوي التركيب العضوي لرأس المال بين القطاعين ذو أهمية خاصة على مستوى التجريد الذي نستنتج منه الشروط الواجب توفرها لتحقيق أداء اقتصادي رأسمالي متوازن.

عدم انتقال رؤوس الأموال بين أقسام النشاط الاقتصادي و هذا يقودنا إلى التصور أن استبدال رأس المال الثابت و المتغير في كل قطاع من قطاعي الاقتصاد الوطني ناتج من القيمة المنتجة في نفس القسم و هذا يعني أيضا أنه في حالة تجدد الإنتاج الموسع قيمة رأس المال الإضافي الذي يتم تراكمه في القطاع جزء من فائض القيمة المنتج في نفس القطاع أي أن رأس المال النقدي الناجم عن تحقق جزء من فائض القيمة ينفق دائما على شراء مكونات إضافية لرأس المال المنتج داخل نفس القطاع.

7- الأسعار ثابتة لا تتغير أثناء الفترة أو في الفترات اللاحقة أي لا أثر للسوق.

8- إن جميع المبادلات التي تأخذ مكانا بين الرأسماليين و العمال تتم في نهاية الفترة ليس أثنائها أو خلالها.

---

(4) نفس المرجع ، ص 492 .

تلك هي الفرضيات التي صاغها ماركس على مستوى التجريد و استنتج من ثم الشروط الممكن أن تحقق تطورا متوازنا عبر الزمن و لعل توضيح هذه الفروض قصد الإشارة إلى الطبيعة غير اليقينة للتوازن في ظل شروط الواقع الرأسمالي[5] و إتباع طريقة التجريد ما هو إلا محاولة رفع القوى التي تعمل في الواقع اليومي الحائلة دون تحقيق التوازن عبر الزمن إذا هي قوى معيقة لشروط التوازن النظري التي ذهب إليها ماركس في تحليله.

وهناك إشارة أخرى للدور الذي تلعبه النقود في عملية الإنتاج الاجتماعي كما يتضح في تحليل نماذج التجدد الإنتاجي عند ماركس ففي دورة رأس المال و السلع هناك مبادلات متقابلة و هذا بفضل النقود التي تسهلها و يتعين تقديم رأس المال المتغير في كل فروع الصناعة في أقسام النظام الاقتصادي في الشكل النقدي . أما كمية النقود فتتحدد بإجمالي قيمة السلع في التداول ويفترض أن النقود المتداولة هي نقود معدنية مسكوكة من المعادن النفيسة ويحتفظ الرأسماليون بكمية النقود اللازمة للتداول ، فهم الذين يمثلون نقطة البدء في دائرة رأس المال وإليهم تعود النقود في النهاية.

ولنرى الآن كلا من النموذجين ، وفي البداية نموذج تجدد الإنتاج البسيط.

نموذج تجدد الإنتاج البسيط :

- المقصود بعملية تجديد أو إعادة الإنتاج البسيط هو إعادة الإنتاج من فترة لأخرى ضمن مقاييس وحجوم ثابتة ، وقد كانت هذه العملية تتم في المجتمعات السابقة على الرأسمالية ، أما في ظل النظام الرأسمالي الذي يتكون من مؤسسات رأسمالية فردية تظهر كل منها كوحدة مستقلة إلا أنه لإعادة الإنتاج (تجدده) في مؤسسة بمفردها يستوجب في نفس الوقت تجديد الإنتاج في مختلف المؤسسات الأخرى. ومن المهم أنه ما تم إنتاجه من سلع وخدمات قد تم تسويقه وهذا ضمانا لعملية إعادة الإنتاج في الفترة اللاحقة. ومهما كان شكل عملية إعادة الإنتاج فلابد أن تمر بأربع مراحل هي :

الإنتاج ، التبادل ، التوزيع والاستهلاك ، بمعنى وجوب مرور إنتاج المرحلة السابقة عبر المراحل الأربع المذكورة وكذلك مرور الرأسمال الإنتاجي عبر مراحل تتمثل في :

إنتاج أ ⟵ بضاعة أو سلع للتداول N ⟵ نقود M ⟵ بضاعة $\overline{N}$ ⟵ إنتاج أ

و توضح هذه المراحل كيفية إعادة الإنتاج التي تبدأ من مرحلة الإنتاج وتنتهي بعملية إنتاجية جديدة ويلعب التداول دورا كحلقة وسيطة وهامة. من هنا يمكن القول بأن الإنتاج عملية لا تعني فقط التكرار المستمر للإنتاج وإنما هي عملية وحدة الإنتاج والتداول.

ويعتبر الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيني نقطة البدء في التحليل لماركس لنماذج تجدد الإنتاج ويعترف ماركس له بالفضل في تزويده بالأساس الذي استطاع من خلاله تطوير نماذج في تجدد الإنتاج.

(5) مبادىء الاقتصاد السياسي (المرجع نكر سابقا) ، الصفحة 495.

وكانت بداية ماركس في صياغته لنموذج تجدد الإنتاج البسيط السؤال التالي : كيف تم استبدال (في صورة قيمية) رأس المال الذي أستخدم في الإنتاج بواسطة جزء من الناتج السنوي و كيف اكتملت عملية الاستبدال هذه باستهلاك فائض القيمة بواسطة الطبقة الرأسمالية و استهلاك (سلع) الأجور بواسطة الطبقة العاملة ؟

إذن المسألة مرتبطة بتجدد الإنتاج بنفس القدر من القيمة أي بنفس المستوى من الناتج الاجتماعي . إذا المسألة ذات علاقة بالاستهلاك غير المنتج .

و بالعودة إلى الفرضيات نجد أن الإنتاج الاجتماعي يتكون من نوعين من السلع :

1- سلع وسائل الإنتاج ، 2- سلع الاستهلاك.

و يقدم هذا الإنتاج الاجتماعي في هذين النوعين من السلع ضمن الإطار الاجتماعي لإعادة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بشقيه العيني و النقدي.

وأما من حيث قيمة الناتج الاجتماعي فهو يتكون من :

1- القيمة التي تعوض اهتلاك رأس المال الثابت.

2- القيمة التي تعوض رأس المال المتغير (قوة العمل).

3- فائض القيمة.

فلتحديد قيمة المنتوج فهي تساوي رأس الثابت + رأس المال المتغير + فائض القيمة . أما كمية الإنتاج الاجتماعي فتتكون من :

1- إنتاج وسائل الإنتاج التي تستغل في الإنتاج القادم .

2- إنتاج سلع الاستهلاك التي تلبي الحاجات الشخصية .

ومن هذا يتضح ضرورة تحقق دورة رأس المال الفردي ورأس المال الاجتماعي بمعنى الانتقال من الشكل النقدي إلى الشكل الإنتاجي ثم من جديد إلى الشكل البضائعي ثم من جديد إلى الشكل النقدي وهذه الدورة لا تكتمل إلا بتصريف كل رأسمالي منتوجه. فعملية التصريف تعني مبادلة كل قسم من منتوجه السنوي الإجمالي من حيث القيمة والشكل المادي ويؤدي دوره في عملية الإنتاج. وهنا يطرح ماركس السؤال التالي : ما هي الشروط الواجب تحقيقها لمرور الناتج الاجتماعي بالمراحل المذكورة حتى يمكن أن تتم عملية إعادة الإنتاج البسيط ؟

وللإجابة على السؤال يقدم ماركس الافتراض التالي لنموذج إعادة الإنتاج البسيط.

- يتألف الناتج الاجتماعي المحقق بين قسمين من النظام الاقتصادي على النحو التالي.

مجموع الإنتاج في القطاعين = P9000

القطاع الأول = P 1: 6000 = PL1 1000 + V1 1000 + C1 4000

القطاع الثاني = P 2: 3000 = PL 2 500 + V2 500 + C2 2000

(C1، C2 = قيمة رأس المال الثابت في القطاعين V1 ، V2= قيمة رأس المال المتغير في القطاعين PL1 ، PL2. = فائض القيمة المحقق في القطاعين)

في القطاع الأول :

تبلغ قيمة المنتوج الإجمالي 6000 وتبقى في آخر الفترة الإنتاجية على شكل آلات و معدات و مواد أولية ووسيطة إنتاجية ... الخ . لكن العمال في هذا القطاع و الرأسماليين لا تقتصر حاجاتهم لمواصلة الإنتاج على وسائل الإنتاج فقط بل يحتاجون إلى سلع الاستهلاك لهذا يجب أن يتم توزيع المنتجات.

القطاع الأول : و يتم على النحو التالي :

- جزء من إنتاج القطاع الأول و البالغ قيمته C14000 يباع لمؤسسات القطاع الأول نفسه و هذا يعني تجديد رأس المال الثابت المهتلك في هذا القطاع و ما تبقى من منتوجات القطاع الأول و البالغة (PL1 1000 + V1 1000) على شكل وسائل الإنتاج للقطاع الثاني لنفس السبب و هي تمثل قيمته 2000 .

أما القطاع الثاني :

قيمة إنتاجه الإجمالي و التي هي على شكل استهلاكية (مواد غذائية ، ملابس ..... إلخ) تبلغ 3000 جزء منها و المقدر بـ 2000 يبادل مع القطاع الأول بشراء وسائل الإنتاج و الباقي (1000) التي عبارة عن : (PL_2500+V_2500) تباع على شكل سلع استهلاك داخل القطاع الثاني نفسه تلبية لحاجيات العمال و الرأسماليين في هذا القطاع.

- إذن 2000 من قيمة إنتاج القطاع 2 تبادل مع القطاع 2 مقابل الحصول على وسائل إنتاج للقطاع 2.
- 1000(PL_2 500 + V_2 500) من قيمة إنتاج القطاع 2 المتبقية تبادل داخل القطاع نفسه بمعنى تباع لغرض استهلاكي للعمال و الرأسمالي. و بهذا قد تم تصريف الإنتاج الإجمالي و ذلك وفق شرط هام يتحقق من خلال المعادلة التالية :

$$V1 + PL1 = C_2$$

و يمكن تصوير شروط عملية إعادة الإنتاج البسيط في الشكل التالي :

تمثل الدوائر علاقة القطاع مع نفسه و المستطيلات تمثل ما تم تبادله من منتجات بين القطاعات.

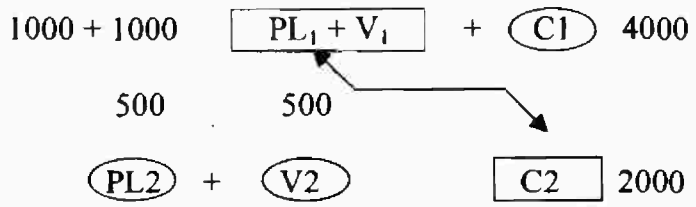

(6)

و يتضح من الشكل أن عمال ورأسماليي القطاع الأول يحصلون على المنتجات اللازمة لاستهلاكهم الشخصي من القطاع الثاني والمقدرة بقيمة 2000. وبالمقابل يحصل رأسماليو القطاع الثاني على ما يحتاجونه من وسائل إنتاج في القطاع الأول وهذا تعويضا لرأس المال الثابت في القطاع 2 ولتحقيق عمليات التبادل والضرورية لإعادة الإنتاج البسيط لابد من تحقيق عدة شروط أو توازنات على مستوى القطاعات

(6) عبد القادر محمود رضوان ، مبادىء الحسابات القومية ، (نفس المرجع المذكور سابقا) ، ص 229

أهمها : الشرط التوازني السابق :

$$(V1 + PL1 = C2)$$

كما يجب أن يتطابق مجموع منتجات القطاع الأول مع قيمة رأس المال الثابت في القطاعين 1 و 2 بمعنى :

$$2000C2 + 4000C1 = 6000P1$$

كما يجب أن يتطابق مجموع منتجات القطاع الثاني مع قيمة رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاعين 1 و 2 أي :

$$500PL2 + 500V2 + 1000PL1 + 1000V1 = 3000P2$$ وهو الشرط 2

* أما التوازن العام أي الطلب الكلي = العرض الكلي يمكن التوصل إليه من خلال النموذج أيضا :

- يلاحظ أنه تم اهتلاك سلع إنتاجية بقيمة 6000 (C2 2000 + C1 4000) في عملية الإنتاج ولقد تم تعويض هذا الإهتلاك باعتبار أن قيمة السلع المنتجة في القطاع الأول = 6000P1 .

يلاحظ أنه يجب تعويض قوة العمل المنهكة في الإنتاج وهذا للاستمرار وهي تتمثل في رأس المال المتغير وتقديرها يمثل قيمة 1500 (1000v1 + 500v2) وهذا ما وفره القطاع الثاني الذي بلغ إنتاجه قيمة 3000 .

من هنا يتضح أن المجتمع لا يستطيع استهلاك كل ما ينتجه و إنما هو يخصص بالضرورة حصة من الدخل لتعويض الآلات و المواد التي أنهكت في الإنتاج و هذا هو استثمار إبدال رأس المال، و هو استثمار حتمي ولا يتطور به المجتمع بل يسمح فقط بإعادة المجتمع بالمثل.

إن التبادل بين منتجات القطاعين يحصل من خلالها الرأسماليون على 9000 (مجموع الإنتاج في القطاعين) يخصص منها 6000 لتعويض إهتلاك رأس المال الثابت. 1500 لإعادة تكوين قوة العمل في القطاعين (V1+V 2 =1500) وما تبقى يمثل دخل الرأسمالي في القطاعين على شكل فائض قيمة (PL1 + PL2 = 1500) سيستهلك مباشرة بصورة غير منتجة على شراء سلع استهلاكية متوفرة في القطاع 2 . فإذا تصورنا صافي الناتج الوطني في هذا الاقتصاد يساوي :

$$500PL2 + 500V2 + 1000PL1 + 1000V1 = 3000P2$$ الشرط 3

أو بعبارة أخرى = أجور (1500) + أرباح (1500) = 3000

و نحن الآن أمام اقتصاد في حالة ركود بالضرورة سيكون صافي الناتج الوطني معادلا لمجمل الناتج في قطاع الاستهلاك. أي الأجور و الأرباح ستنفق بكاملها على الاستهلاك و منه يأتي الشرط الأول الذي ذكرناه في البداية و الذي يجب توافره من أجل إعادة الإنتاج البسيط و هو :

$$V1 + PL = C2$$

وهذا كله يؤدي إلى التوازن العام في عملية إعادة الإنتاج البسيط حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي على النحو التالي :

العرض الكلي	الطلب الكلي
6000 قيمة إنتاج القطاع الأول	4000 لتعويض رأس المال الثابت المهتلك للقطاع الأول
(وسائل الإنتاج)	2000 لتعويض رأس المال الثابت المهتلك للقطاع الثاني
3000 قيمة إنتاج القطاع الثاني	1000 لعمال القطاع الأول (V1)
(سلع الاستهلاك)	500 دخل الرأسمالي في القطاع الثاني (PL 2)
	1000 دخل الرأسمالي في القطاع الأول (PL1)
	500 دخل العمال القطاعي الثاني (V2)
9000 (سلع إنتاج + سلع استهلاك)	9000 تمثل مكونات الطلب الكلي

ومن هذا كله تبين أنه لتحقيق شروط تجدد الإنتاج البسيط الذي يتم عبر التداول في صورة تدفقات مادية بين القسمين وفي داخل كل من القسمين إنما يتم باحترام علاقات تناسب معينة بعبارة أخرى إذا تمت هذه المبادلات أثناء فترة دورة رأس المال الاجتماعي فإن تجديد الإنتاج يمكن أن يتم دون عوائق وفي الأخير بنفاذ المنتجات وتبادلها بالكامل ستبدأ العملية الإنتاجية القادمة بنفس المستوى الإنتاجي للدورة السابقة بعد أن حققنا شروط إعادة الإنتاج البسيط. وعلى هذا النحو تتحدد شروط التوازن نظريا بإتباع مستوى عالي من التجريد ، فشروط التوازن لا تتحقق للنظام الاقتصادي على مستوى هذا التحليل النظري إلا بتجريد القوى التي تولد في واقع الإنتاج الرأسمالي اضطرابا في التوازن شبه مستمر وحتى في غيابها لا يكون النظام محصنا ضد عدم التوازن فعند مستوى التجريد الذي تم التحليل عنده لتجدد الإنتاج البسيط يتعين توفر الشروط الضرورية لإعادة الإنتاج بمعدل منتظم من فترة لأخرى يحترم علاقات التناسب الصريحة والمتضمنة في نموذج تجدد الإنتاج.

ثالثا : نموذج تجدد الإنتاج الموسع :

يمثل تحليل حالة تجدد الإنتاج البسيط خطوة منهجية نحو تحليل حالة تراكم رأس المال التي تمثل الأصل العام في واقع الإنتاج الرأسمالي والذي تكون دوافع الإنتاج فيه هو الاستهلاك المنتج أو بعبارة أخرى (رسملة الإنتاج الاجتماعي) [7] . لهذا فإن عملية الإنتاج الموسع تتم وفق مقاييس وحجوم متزايدة من عناصر الإنتاج ، وما دراسة إعادة الإنتاج البسيط في الحقيقة إلا جزء من إعادة الإنتاج الموسع. فعملية تجدد الإنتاج تعبر عن تحقيق دورات إنتاجية متعاقبة تزيد من الناتج الاجتماعي فما ينتج سنويا (سلع إنتاجية أو استهلاكية) يزيد عن ما هو ضروري لتعويض إهتلاك رأس المال الثابت وتجديد قوة العمل، فالثروة الاجتماعية يجب أن تنمو

(7) مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المرجع ذكر سابقا) ، ص 232

وفق قاعدة إعادة الإنتاج الموسع وهذا تماشيا مع الزيادة المستمرة في السكان ويتحقق هذا بفضل نمو مخزون أدوات العمل والاحتياجات الاستهلاكية.

فلتحقيق زيادة في الإنتاج لابد من تكثيف الإنتاجية باستخدام وسائل إنتاج إضافية كما وكيفا وباستخدام عمال إضافيين بمعنى شراء عناصر إضافية من رأس المال المنتج لاستخدامها في الفترة الإنتاجية القادمة، لكن هذا الأمر يتطلب أموالا يتم اقتطاعها من الاستهلاك وتخصيصها للاستثمار والتوسع في رأس المال الاجتماعي.

وبما أن العمال لا يأخذون أجورا إلا بما يكفي لإعادة وتجديد قوة عملهم، فالاقتطاع من أجورهم غير وارد ويبقى الرأسماليون الذين يتحصلون على فائض القيمة في شكله النقدي هم المؤهلون لتخصيص جزء من أرباحهم للتوسع في رأس المال بدل إنفاق فائض القيمة كله على استهلاك غير منتج. فوظيفة الربح تكمن في المساهمة في التطور والتراكم. وهذا يعني ضرورة قيام الرأسماليين بالادخار الذي سيتحول فيما بعد إلى استثمار. ويجب أن يجد رأس المال النقدي الذي سيساهم في التوسع من خلال السوق عند تحوله إلى رأس مال منتج العناصر الطبيعية لرأس المال المنتج أي أدوات العمل الإضافية والمواد موضوع العمل الإضافية والمواد وقوة العمل الإضافية وهذا يقتضي أن تكون الطاقة الإنتاجية المستخدمة في الفترة الحالية قادرة على زيادة الناتج الكلي على ما هو لازم لتعويض الجزء المهتلك من رأس المال الثابت وقوة العمل المستخدمة فعلا واستهلاك الطبقة الرأسمالية والزائد على ذلك يشكل عناصر التوسع في الإنتاج في المرحلة المقبلة. وببساطة يعني هذا وجوب أن تكون قيمة المنتجات في فترة ما من سلع القطاع الأول والثاني أكبر من قيمة مستلزمات إنتاج تلك السلع. و من هذا نستخلص أن عملية إعادة الإنتاج الموسع تخضع لشروط تختلف عن تلك التي تحدد عملية إعادة الإنتاج البسيط. وتتلخص في النقاط التالية :

1- ضرورة إنتاج سلع إنتاجية (وسائل الإنتاج) أكبر من السلع المهتلكة في الدورة السابقة وهذه الإضافة القيمية هي مقابل جزء من فائض القيمة المتراكم على شكل مال ثابت مضاف.

2- ضرورة إنتاج سلع استهلاكية أكثر من السلع الاستهلاكية المنتجة في الدورة السابقة والتي استهلكها العمال والرأسماليون وهذا لخلق مزيد من رأس المال المتغير الذي يقابل هذه السلع وتخصيصها في شراء قوة عمل إضافية جديدة.

3- لا يتم تحقيق الشرطين المذكورين إلا بتوجيه جزء من فائض القيمة لزيادة رأس المال وبما أن عملية تجديد الإنتاج سواء البسيط أو الموسع لا تتم إلا عن طريق مبادلة وتصريف المنتجات يأتي السؤال التالي :

كيف تتم عملية التبادل في إعادة الإنتاج الموسع ؟

يجيب ماركس على ذلك وفق النموذج التالي :

سنبدأ عملية تجديد الإنتاج الموسع في نهاية العملية السابقة لتجدد الإنتاج البسيط ولكن بالشكل التالي :

القطاع الأول : P1 6000 = PL1 1000 + V1 1000 + C1 4000

القطاع الثاني : P2 3000 = PL2 750 + V2 750 + C2 1500

الإنتاج الإجمالي الكلي = 9000.

يختلف هذا الشكل عن الشكل السابق لعملية الإنتاج البسيط رغم عدم اختلاف قيمة الإنتاج الاجتماعي الكلي ويظهر الاختلاف في :

1- مجموع إنتاج القطاع الأول أكبر من رأس المال الثابت في القطاعين أي :

P1 6000 أكبر من 1500c2 + 4000c1

2- مجموع رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاع الأول أكبر من رأس المال الثابت في القطاع الثاني أي :

PL1 1000 + v1 1000 أكبر من c2 1500

ويشكل هذا الاختلاف النواة الأولى والضرورية لعملية إعادة الإنتاج الموسع ، لأن الإنتاج الموسع يستوجب أن تكون قيمة وسائل الإنتاج المنتجة خلال سنة أكبر من مجرد تعويض لاهتلاك هذه الوسائل خلال السنة. حتى يمكنه توسيع الإنتاج لهذا يفترض ماركس تقسيم فائض القيمة إلى جزئين متساويين جزء يذهب للاستهلاك الشخصي وجزء يذهب إلى مراكمة رأس المال ويفترض أيضا أنه عند مراكمة رأس المال يحترم ثابت التركيب العضوي لرأس المال (شبه رأس المال الثابت إلى المتغير) في كلا القطاعين وبالتالي سيتوزع فائض القيمة المتراكم على رأس المال الثابت والمتغير وفقا للتركيب العضوي لرأس المال لكل قطاع.

ومن خلال الشكل السابق نجد أن التركيب العضوي لرأس المال :

في القطاع 1 : $\frac{C1}{V1} = \frac{4000}{1000} = \frac{4}{1}$ إذن نسبة التركيب العضوي لراس المال هي = 4 : 1

في القطاع 2 : $\frac{C2}{V2} = \frac{1500}{750} = \frac{2}{1}$ إذا نسبة التركيب العضوي لرأس المال هي = 2 : 1

وبما أن فائض القيمة في القطاع الأول هي 1000 نصفها سيوجه إلى مراكمة رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في هذا القطاع ووفقا للتركيب العضوي لرأس المال ستكون قيمة رأس المال الثابت المضاف = 400 وقيمة رأس المال المتغير = 100 ومن ثم يظهر تركيب رأس المال في القطاع الأول مع مرحلة الإنتاج القادمة كما يلي = C1 4400 + V1 1100 لدينا قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الأول = 6000 يتم تبادل 4400 في القطاع الأول نفسه أي أنه يحتاج من إجمالي الإنتاج البالغ 6000 إلى 4000 وما تبقى (6000 - 4400 = 1600) يبادلها مع منتجات القطاع الثاني إلا أن رأسماليي القطاع الثاني لا يستطيعون شراء وسائل الإنتاج المقدرة بـ 1600 لتعويض رأس المال الثابت المهتلك في القطاع الثاني والمقدر بـ : 1500 ويمكنهم ذلك في حالة زيادة رأس المال الثابت بمقدار 100 تقتطع من فائض القيمة للقطاع الثاني وبزيادة رأس المال الثابت يستوجب الحفاظ على التركيب العضوي لرأس المال في هذا القطاع. (نسبة 2 /1) لذلك لابد من زيادة رأس المال المتغير في القطاع الثاني .

لهذا يظهر تركيب قيمة راس المال في القطاع الثاني كما يلي :

(V2 50 + V2 750) + (C2 100 + C2 1500)

V2 800 + C2 1600

وهنا لا يمكن للقطاع الثاني الحصول على المنتجات المتبقية في القطاع الأول وهي 1600 .

- وفي الأخير يكون الإنتاج الإجمالي في المرحلة القادمة على الشكل التالي :

القطاع الأول : $(4000 + 400)C1 + (1000 + 100)V1 + 500\ PL1 = 6000P1$

القطاع الثاني : $(1500 + 100)C2 + (750 + 50)V2 + 600PL2 = 3000P2$

حيث تمثل 400 cl و 100 V_1 رأس المال الثابت الإضافي وراس المال المتغير الإضافي المقتطعان من نصف فائض القيمة المحقق في القطاع الأول والموجه بنسبة 4 : 1 لتراكم رأس المال الثابت والمتغير كما يمثل 100 C2 و 50 V2 رأس المال الثابت وراس المال المتغير الإضافيين والمقتطعان من فائض القيمة للقطاع الثاني. فلدينا فائض القيمة في القطاع الثاني 600 = PL2 أصلها من 750 PL2 - 100 أضفناه لراس المال الثابت وبالمقابل إقتطعنا أيضا 50 أضفناها لرأس المال المتغير (750 - 100 - 50 = 600) تمثل ما تبقى من فائض القيمة الموجه لاستهلاك الرأسماليين من القطاع الثاني.

يمكن توضيح عملية توزيع وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك على النحو التالي :

1- على مستوى القطاع الأول يتم تبادل وسائل الإنتاج داخل القطاع بمقدار 4400 C1 وما تبقى من وسائل الإنتاج (6000 - 4400) = 1600 تبادل مع سلع الاستهلاك للقطاع الثاني وهكذا يحصل رأسماليو القطاع الأول على سلع استهلاكية بقيمة 1600. ويحصل رأسماليو القطاع الثاني على وسائل إنتاج بقيمة 1600 لتعويض اهتلاك رأس المال الثابت (1500 + 500) C_1.

2- في القطاع الثاني بعد تصريف منتجاته بقيمة 1600 للقطاع الأول يتبقى لديه منتجات بقيمة (3000 - 1600) 1400 يتم تبادلها داخل القطاع نفسه.

فبالإضافة إلى الشروط السابقة لعملية إعادة الإنتاج الموسع فإن شرط التبادل والتوزيع يتحقق عن طريق المعادلة التالية :

(1000 V1 + 100 V1 + 500 PL1) = (1500 C2 + 100 C2)

وهكذا ستبدأ الدورة القادمة برأسمال أكبر وبافتراض معدل فائض القيمة = 100 %

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{راس المال المتغير}} \times 100$$

بمعنى أن معدل فائض القيمة ثابت ويتناسب طردا مع رأس المال المتغير.

(كلما زاد رأس المال المتغير يزيد فائض القيمة بنفس المقدار) ومع هذا الافتراض يصبح الإنتاج الإجمالي

كما يلي :

القطاع الأول : P1 6600 = PL1 1100 + V1 1100 + C1 4400

القطاع الثاني : P2 3200 = PL2 800 + V2 800 + C2 1600

الإنتاج الاجتماعي الإجمالي (P) = 9800

ونلاحظ هنا زيادة قيمة الإنتاج الاجتماعي وكذا زيادة قيمة نمو إنتاج وسائل الإنتاج أفضل منه نمو إنتاج سلع الاستهلاك وهي صفة مميزة لإعادة الإنتاج الموسع في النظام الرأسمالي وفي الأخير يمكن استخلاص الشروط اللازمة لتوزيع الإنتاج الاجتماعي الإجمالي من خلال هذا النموذج في نقاط تلخص كما يلي :

1- $\Delta C_2 + C_2 = PL_1 + \Delta V_1 + V_1$

(ΔV_1 = مجموع رأس المال المتغير المضاف في القطاع 1)

(ΔC_2 = مجموع رأس المال الثابت المضاف في القطاع 2)

2- مجموع الإنتاج الكلي في القطاع الأول = $(c2 + \Delta c2) + (c1 + \Delta c1)$

وفي النموذج نجدها = مجموع الإنتاج الكلي في القطاع الأول =

$$[(100)\Delta c2 + (1500)c2] + [(400)\Delta c1 + (4000)c1] = 1600 + 4400 = 6000$$

3- مجموع الإنتاج الكلي في القطاع الثاني = $(PL2 + v2 + \Delta v2) + (PL1 + v1\Delta v1)$

وبالرجوع إلى النموذج يتضح أيضا أن :

$$[(5000)PL1 + (1000)v1 + (100)\Delta v1] + [(750)v2 + (50)v2 + (600)PL2] = 1400 + 1600 = 3000$$

ومن النموذج يتضح أيضا أن :

- إعادة الإنتاج الموسع في القطاع الأول تحدد عملية إعادة الإنتاج في القطاع الثاني وهذا لاحتياج القطاع الثاني لوسائل الإنتاج الإضافية من القطاع الأول . فالقطاع الأول ينتج وسائل إنتاج إضافية له والقطاع الثاني.
- أن زيادة ونمو رأس المال الثابت تقود إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج.
- أن زيادة ونمو رأس المال المتغير تقود إلى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك.
- أن زيادة رأس المال الثابت في المجتمع يكون بوتيرة أكبر من زيادة رأس المال المتغير نتيجة التقدم التقني والعلمي.

ونخلص في الأخير إلى أن الفرق بين تجديد الإنتاج البسيط وتجديد الإنتاج الموسع فرق كيفي ، فالمسألة تكمن في كيفية استخدام فائض العمل (في إنتاج أي تشكيلة من السلع) في كلا حالتي تجديد الإنتاج.

يلعب تراكم رأس المال في حالة تجدد الإنتاج الموسع الدور المركزي.

ذلك هو تحليل نماذج تجدد الإنتاج عند ماركس كخطوة منهجية من نموذج تجدد الإنتاج البسيط الذي يبنيه انطلاقا من تحليل الجدول الاقتصادي عند فرانسوا كيني. ثم ينتقل بعد ذلك إلى نموذج تجدد الإنتاج الموسع مبرزا أن الفرق بينهما كيفي ويشكل تراكم رأس المال العامل المحوري في حركة العملية الاقتصادية عبر

الزمن مما يجعل من هذا النموذج ذا طبيعة ديناميكية تحقق زيادة مستوى الإنتاج الاجتماعي من فترة لأخرى ويصبح بالتالي تراكم رأس المال لدى الطبقة الرأسمالية المسيطرة على وسائل الإنتاج هدفا في ذاته ، فهو مصدر القوة الاقتصادية والمنزلة الاجتماعية والسطوة السياسية.

تراكم رأس المال وآثاره :

مفهوم تراكم رأس المال :

إن استعمال فائض القيمة باعتباره رأس مال أو التحويل الاسترجاعي[8] لفائض القيمة إلى رأس مال هو ما يسمى بالتراكم الرأسمالي وهو جوهر النظام الرأسمالي ، إذا مصير التراكم الرأسمالي مرهون بتحقيق فائض القيمة وبزيادته وهناك طريقتان أساسيتان لزيادة فائض القيمة هما :

1- فائض القيمة المطلق : ويتم ذلك بتمديد ساعات العمل اليومية حينما لا يكون هناك قانون يحدد هذه الساعات بمعنى زيادة شدة العمل عن معدلها العادي .

2- فائض القيمة النسبي : وذلك بتحقيق وقت العمل الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل ويتم هذا عن طريق التقدم التقني الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

استعمال الأطفال والنساء الذين لا يتطلب تجديد قوة عملهم ما يتطلبه الرجال فيتم تشغيلهم نفس عدد ساعات العمل التي يعملها الرجال ويحصلون على الفارق ، وتعتبر العوامل التي تتحكم في حجم تراكم راس المال كما يلي :

1- الارتفاع المطلق لفائض القيمة المرتبط بـ : معدل الاستغلال لقوة العمل ، الحجم المطلق لرأس المال المدفوع ، درجة إنتاجية العمل.

2- التوزيع النسبي لفائض القيمة إلى : رأس مال موظف ودخل ينفق على المتطلبات الشخصية.

3- الفرق بين رأس المال المستخدم ورأس المال المستهلك.

يثير ماركس مسألة مهمة و هي : بناءا على نظرية فائض القيمة كيف يفسر ميل الرأسماليين إلى استبدال العامل بالآلة رغم أن مصدر فائض القيمة و بالتالي الربح ناتج من قوة العمل . و للإجابة على هذه المسألة في إطار ما يسمى بمشكلة الربح وميل معدل الربح للتناقص و تحديد أسباب انخفاض الأرباح و هي مسألة أثارها ريكاردو من قبل لكن ماركس قدم أسبابه كما يلي : بفعل التطور العلمي والتقني سيحدث هناك تحسن في فعالية الإنتاج فيسعى صاحب المصنع إلى تخفيض عدد العمال تحت ضغط المنافسة فيتم استبدال العمال بالآلات فعوض إنفاق صاحب المصنع قيمة 400 على الوسائل المادية وقيمة 200 على العمال يصبح الإنفاق مثلا 500 على الوسائل المادية و 100 فقط على العمال . وعكس ما يتصوره البعض لا يعود عليه ذلك بارتفاع الربح بل بالانخفاض وسبب ذلك هو أن فائض القيمة مرتبط بالعمل الحي[9] وبانخفاض حجم العمل الحي ينخفض فائض القيمة.

---

(8) الاقتصاد السياسي للرأسمالية . ترجمة د . صامويل عبود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990، ص 36.

(9) أحمد هني ، دروس في التحليل الاقتصادي ، ص 92

و تعتبر هذه من معجزات الماركسية حيث أنها تعاكس الملاحظات اليومية و التي تقول بأن تحسين فعالية وسائل الإنتاج يعود إلى نقص في الأرباح.

النسبة الوسطية للربح و التقدم الآلي :

يشير ماركس إلى دور المزاحمة (المنافسة) في تأثيره على قانون فائض القيمة وتؤدي إلى خلق نوع من التعادل في معدلات الربح بالنسبة لكافة الرأسماليين . ونميز نوعين من المزاحمة :

المزاحمة بالدرجة الأولى : وهي المزاحمة بين فروع الإنتاج من أجل تعظيم الربح .

المزاحمة بالدرجة الثانية : مزاحمة ضمن فرع الإنتاج نفسه و النتيجة توازن معدل الربح المتباين على أساس معدل ربح وسطي : و يقترح المثال التالي : بافتراض أن معدل فائض القيمة هو 100% (يعبر معدل فائض القيمة عن درجة الاستغلال لقوة العمل من طرف الرأسمالي) و نرمز لمعدل فائض القيمة(معدل الاستغلال) بالرمز (δ) ويساوي $\delta = \frac{S}{V}$ (حيث: S = قيمة فائض القيمة ، V = رأس المال المتغير) ومعنى نسبة معدل الاستغلال تساوي 100 % هو مساواته لأجر العامل و يمكن تصور ثلاث حالات : حالة الوحدات الصناعية الفقيرة في الآلات و التي تستخدم 70 وحدة من رأس المال الثابت و 30 من رأس المال المتغير فيتحقق فائض القيمة ب 30 وحدة.

(معدل فائض القيمة = 100% S = V) و منه سعر السلعة المباعة = 70+ 30+ 30+ = 130

معدل الربح = فائض القيمة / C + V = 30 / 70 + 30 = 30 %

- حالة الوحدات الصناعية التي تتمتع بمقدار وسطي من الآلات و التي تستخدم 80 وحدة من رأس المال الثابت و 20 من رأس المال المتغير إذا فائض القيمة = 20 ومنه سعر بيع السلعة يساوي 120 = 20 + 20 + 80

معدل الربح = 20 / 80 + 20 = 20 %

حالة الوحدات المجهزة تجهيزا قويا بالآلات و التي تستخدم 90 وحدة من رأس المال الثابت و10 وحدات من رأس المال المتغير . فائض القيمة = 10 وحدة سعر بيع السلعة يساوي 90 + 10 + 10 = 110 . معدل الربح = 10 % نلاحظ أولا من المثال اختلاف نتيجة التركيب العضوي لرأس المال التي يعبر بالعلاقة :

$$Q = \frac{C}{V}$$

وتكون هذه النسبة مرتفعة في حالة الوحدات الصناعية الثالثة . (استبدال العمال بالآلات بشكل مكثف جدا). حسب ماركس النتيجة ستكون كالتالي :

المستثمر في المؤسسات ذات النوع (3) سوف تنزح إلى الوحدات من النوع (1) بسبب ربحيتها مما ينجم عن ذلك كثرة المنتجين (المستثمرين) فيضطرها إلى تخفيض أسعارها إلى 120 و بالعكس هروب الرأسمال من الوحدات ذات النوع (3) سوف يضطرها بالبيع بسعر أعلى من 120 و هكذا سنصل إلى معدل ربح وسطي بين كافة الوحدات مهما كان تركيب رأس مالها وذلك بفعل عامل المزاحمة . ويمكن حساب معدل الربح كما يلي :

$$r = \frac{\sum(si)}{\sum(ci + vi)} = \frac{60}{300} = 20\ \%$$

التقدم الآلي : يرى ماركس بأن عامل المزاحمة سوف يدفع الرأسماليين إلى تبني كل فكرة تؤدي إلى التخفيف من كلفة الإنتاج و هذا لإيمانهم ببيع كمية أكبر ممكنة من السلع للتعويض عن خسارتهم من جهة فائض القيمة و هم بذلك سيزيدون من رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير لكن هذه الحجة وهمية في نظر ماركس لأن معدل الربح حسب ماركس يميل مع الزمن نحو الانخفاض ويعطي مثالا عن ذلك : فإذا كان رأس المال الثابت = 80 وحدة ورأس المال التغير = 20 وحدة فإن معدل الربح = 20 % بافتراض ثبات معدل الاستغلال = 100 % وبعد تبني آلات جديدة تصبح C = 90 و V = 10 ومنه معدل الربح = $\frac{10}{90+10}$ = 10 % أي أن معدل الربح يميل إلى الانخفاض بفعل التقدم الآلي و التقني وطبيعة النظام الرأسمالي الديناميكي التي تجبره على الأخذ بهذا التقدم و حتى ولو حاول الرأسماليون تعويض هذا الانخفاض بمضاعفة الإنتاج فإنهم سيواجهون أزمة فائض في الإنتاج و التي ستدفع بالنظام إلى الفناء.

أزمة النظام الرأسمالي :

تركز و تمركز رأس المال :

يقصد بتركز رأس المال تعظيمه و تجديده بدرجة أوسع و هناك حتمية تضطر الرأسماليين إلى ذلك وهي :

1- ميل معدل الربح إلى الانخفاض في النظام الرأسمالي بفعل المزاحمة الحرة الذي سوف يجبر الرأسماليين على مضاعفة الإنتاج للمحافظة على أرباحهم و للوصول إلى ذلك عليهم القيام بعملية تجميع لرأسمالهم لزيادة الإنتاج .

2- لا يمكن للاقتصاد الرأسمالي أن يبقى جامدا أمام التقدم التقني الذي يرافقه دائما انقلاب في الإنتاج و نوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج و بفعل المزاحمة يضطر الرأسماليون إلى تبني طرق جديدة في الإنتاج أو الاندثار و لن يتم هذا إلا بامتلاك الرأسماليين لرأسمال مجمع مسبق و هذه الحتمية (تجمع رأس المال) تؤدي إلى حتمية أخرى وهي تمركز رأس مال و يختلف عن تراكمه فهو رأسمال موجود تم إزالة استقلاليته الفردية . أنه تجريد رأسمالي لملكية رأسمالي آخر و تحويل عدد كبير من الوحدات الصغيرة إلى عدد أقل رأسمالها أكبر و تمركز رأسمال بيد فئة قليلة من الرأسماليين و هكذا لا يبقى في السوق سوى الذي استطاع أن يصمد حتى الأخير أي المؤسسات الصناعية الكبرى التي تتمتع برأسمال ضخم (الراساميل

الضخمة تبلع الراساميل الضعيفة) إذا عملية التمركز ستؤدي إلى إفلاس بعض رؤوس الأموال و التي ستنتقل إلى أيدي رؤوس أموال أكبر مما سيحول المنافسة إلى الاحتكار .

حتمية زوال الرأسمالية :

- يتطلب نمو الإنتاج الرأسمالي زيادة في رأس المال المترجمة في التراكم الذي ينتهي به الأمر إلى تمركز رأس المال في يد فئة محدودة مسيطرة على كافة وسائل الإنتاج بعد قضائها على الفئات الرأسمالية الأصغر منها ونشوء الاحتكارات بدل المنافسة وبالمقابل بروز فئة متزايدة من الجيش الاحتياطي للصناعة و هم طبقة العمال التي ستكون في وضع سيئ نتيجة تدهور مستوى المعيشة و البطالة المتزايدة [فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي كسب في تكون هذا الجيش الاحتياطي هناك أثر تزايد التركيب العضوي لرأس المال و كذا دمار المنتجين الصغار .]

من هنا يتبين أن النظام الرأسمالي سيعيش أزمة مستديمة تنتهي به إلى الانهيار و الزوال و هذا بفعل تناقضاته الداخلية ومنها.

- تمركز رأس المال وما يؤديه من أضعاف لمبدأ المنافسة .
- اتساع طبقة العمال (البروليتاريا) و هم سوف يقومون في آن واحد بتضخم رأس المال و بؤسهم، و يقول ماركس في ذلك : " إن هذا القانون يقيم علاقة مميتة بين تجمع رأس المال من جهة و تجمع البؤس من جهة أخرى بصورة أن تجمع الغنى يتمركز في قطب و تجمع الفقر في قطب آخر . و يشير ماركس أن رأس المال الثابت لا يمكنه أن يتزايد إلا على حساب رأس المال المتغير . بمعنى أن التقدم الآلي و التقني سيأكل المبالغ المخصصة للأجور أي أن الطبقة العمالية بإنتاجها لرأس المال سوف تنتج في نفس الوقت الوسائل المؤدية لإحالتها على التقاعد وهذا التضخم في عدد الطبقة العاملة يخلق الجيش الاحتياطي للصناعة الذي يضغط على مستوى الأجر ومنه انتشار الفقر ويصبح إملاق من لا يعمل أعظم من شقاء العمل. و كنتيجة لهذه التناقضات الصريحة كان زوال و فناء النظام الرأسمالي أمرا حتميا .

وهذه الأسباب داخلية ترجع إلى انتشار الفقر و الجهل و العبودية ...الخ . واتجاه معدل الربح إلى الانخفاض بسبب تحديث رأس المال الثابت أكثر من المتغير الذي سيخلق أزمة فائض في الإنتاج تقابلها أزمة في نقص الاستهلاك . و ستعجل هذه الجدلية برحيل النظام الرأسمالي إلى جانب أسباب خارجية : كالعامل النقابي العنيف ، نمو الشعور الثوري لدى العمال (البروليتاريا) و ايمانها بوحدتها الطبقية ومصيرها الموحد.